لان القديم لا يكون الا غنيا واجب الوجود ولما كان اللازم لا يحتاج الى
المحل مغاير اللازم لا يحتاج الى المخصص الى بدليلين احدهما لا يستغنيه
عن المحل وهو الاول والثاني لا يستغنيه عن المخصص واما برهان وجوب
الوحدانية له تعالى فلانه لو لم يكن واحدا بان كانت ذاته مركبة من اجزاء
او كان ثم موجد سواها للزم ان لا يوجد شيء من العالم وذلك للزوم عجزه
حينئذ اي حين تقدير نفي الوحدانية اما في الاول فلان اوصاف الالوهية
اما ان تقوم بكل جزء او بالمجموع او بالبعض والاقسام كلها مستلزمة
للعجز المستلزم نقيضنا اما الاول فلان كل جزء يكون لها فيلزم التمانع كما
في تعدد الهين الاتي وذلك موجود للعجز المستلزم نقيضنا واما الثاني فلانه يلزم
منه عجز كل جزء على الانفراد لان الالوهية معنى والمعنى لا ينقسم وعجزه يوجب
سائر الاجزاء للمماثلة وذلك يستلزم لنقيضنا واما الثالث فلانه لا اولوية لبعض
الاجزاء على بعض وحينئذ لا تقوم بها وذلك يستلزم عجز جميعها المستلزم
لنقيضنا واما في الثاني لان النظير اما ان يخالفه في الارادة تضادا او يوافقه
والقسمان مستلزمان للعجز المستلزم لنقيضنا اما الاول فلان الارادتين اما
ان تنفذا او لا فان تنفذا لزم اجتماع متنافيين وهو لا يعقل فاما ان يجب
عدم نفوذهما معا وحينئذ فاما ان تتعطلا معا او احداهما فان كان
الاول لزم عجزهما وان كان الثاني عجز من تعطلت ارادته ويلزم منه
في الاخر المماثلة واما الثاني فلان الارادتين قد تتوجهان الى ما
لا يقبل الانقسام من عرض او جوهر فرد فلا يمكن ان تنفذ فيه الارادة
واحدة وحينئذ فاما ان تنفذ ارادة احدهما او لا فان نفذت لزم

عجز

عجز من لم تنفذ ارادته ويلزم منه عجز الاخر للمماثلة وان لم تنفذ فيه
لزم عجزهما واما في الثالث فهكذا واما في الثالث فهكذا واما في الرابع فلانه
لو صح ان يكون لغير المولى سبحانه تاثير لوجب ان يكون ذلك الاثر مقدورا لله
تعالى لعموم قدرته وحينئذ اما ان يحصل اتفاقا او لا تفاقا وباني ما سبق
فان كان المؤثر غير المولى سبحانه لزم عجزه في سائر الممكنات لتساوي نسبتها
الاول قال المامون اتضح بما قررناه ان برهان المصنف يفي بمطالب الاوحدانية
التي ذكرها في هذه العقيدة كلها فاندفع قول بعضهم الظاهر من هذا
البرهان انه لنفي الكم المنفصل في الذات فقط اقول الثاني بما تقرر تعرف
ان لا اثر لقدرتنا في شيء من افعالنا الاختيارية كحركاتنا وسكناتنا وقيامنا
وقعودنا ومشينا ونحوها بل جميع ذلك مخلوق لمولانا جل وعز بلا واسطة
وقدرتنا ايضا مثل ذلك عرض مخلوق له تعالى تقارن تلك الافعال الاختيارية
وتتعلق بها من غير تاثير لها في شيء من ذلك اصلا وانما اجرى الله العادة ان
تخلق عند تلك القدرة لابسها ما شاء من الافعال وجعل سبحانه بمحض اختياره
وجود تلك القدرة فيما مقترنة بتلك الافعال شرطا في التكليف وهذا
الاقتران والتعلق لهذه القدرة الحادثة بتلك الافعال من غير تاثير لها
اصلا هو المسمى في الاصطلاح وفي الشرع بالكسب والاكتساب ونحسبه
تضاف الافعال للعبيد كقوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت اما
الاختراع والايجاد فهو من خواص مولانا لا يشاركه فيه شيء سواه جل
وعلا ويسمى العبد عند خلق الله تعالى فيه القدرة المقارنة للفعل مختارا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)